العقيدة، أكثر منها تحت نطاق الفقه والسياسة، ولم يكونوا في الواقع قبل ذلك بحاجة لافرادها كما أسلفنا من اعتبار، ولأن العلوم في الواقع حتى ذلك الوقت لم تكن متمايزة الموضوعات، والعرب ـ كانوا كما كان اليونان من قبلهم ـ لم يميزوا بين الأخلاق والسياسة، فكانت المادتان مادة واحدة، ويكفي الرجوع للعصر اليوناني وتراثه ليعلم صدق هذه النظرية، والفقه الإسلامي كله لا يمكن أن نعزل فيه الفقه عن الأخلاق، بل إن كل نظرية فقهية يشع عليها مبدأ أخلاقي، والدّراس للفقه الإسلامي دراسة حقة لا أظنه ينكر ذلك.

وقد عرض الأستاذ " جب " لدراسة نظرية الماوردي السياسية، وعرض الأستاذ خدا بخش لدراسة ابن خلدون، وعرض الأستاذ الشرواني لدراسة الفارابي، وعرض غيره لدراسة نظام الملك الطوسي والغزالي، وقارن بينهما، وقد نشرت كل هذه الدراسات في مجلة Review Cuiture Isiamic التي تظهر في حيدر آباد، وذلك حوالي سنة 1935، 1936.

وقد عرض الذي درس نظام الملك والغزالي الموضوع عرضاً حقاً، وقارن بين الفقه السياسي الإسلامي والنظريات السياسية الاوروبية بما لا يدع مجالا لا تهام العرب انهم قصروا في تلك الناحية، بل إن بعضهم حاول إرجاع كل النظريات الاوربية للنظم الإسلامية، وقد وصلتهم عن طريق أسبانيا.

والاستاذ الصديق شافعي بك قد ذكر عَرَضا بعض الكتب، ولكن ثمت كتب أخرى منها المطبوع ومنها المخطوط، فقد كتب ابن جماعة في الأحكام السلطانية، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وكتب ابن حبيب البغدادي المتوفى سنة 235 كتاباً منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني، تضمن مسائل عابرة مما يمس موضوعنا، وكتب الغزالي والطرطوشي، وكتبت كل كتب الفقه والتوحيد.

وهناك كتب اخرى بعضها عربي والاخر فارسي لا اريد أن أمل القارئ بذكرها، وقد علمت ان لامام الحرمين كتابا باسم (غياث الامم) في هذا الموضوع أولا تكفي هذه الكتب لتقرير فكرة عن المسلمين، وفهمهم لشكل الحكومة